

Distr.: General
10 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٥٧ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

(الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة

للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة - الموئل)

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة - الموئل)

تقرير الأمين العام

موجز

يبرز التقرير النتائج الرئيسية التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما الغاية ١١ منه بشأن النهوض بالأحياء الفقيرة والغاية ١٠ بشأن المياه ومرافق الصرف الصحي، وفي منع نشوء الأحياء الفقيرة على النحو الموصى به في الفقرة ٥٦ (م) من الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وتتيح هذه الغايات منطلقات استراتيجية لبلوغ هدي جدول أعمال الموئل، وهما "توفير المأوى المناسب للجميع" و"تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر".



وانبثقت النتيجة الأولى عن الدورة الحادية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي اعتمد عدة قرارات مهمة منها قرارات رئيسية عن الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، والعمليات التجريبية الأولية التي وضعتها مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية والتي تمنح بموجبها مبالغ واجبة السداد من أجل تمويل المساكن المخصصة لذوي الدخل المنخفض والتنمية الحضرية، ومبادئ توجيهية بشأن اللامركزية وتدعيم السلطات المحلية، ومبادئ توجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع.

وتمثلت النتيجة الرئيسية الثانية في حصيلة عمليات التشاور على الصعيدين العالمي والإقليمي لدعم تنفيذ جدول أعمال الموئل وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالمستوطنات البشرية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

وتمثلت النتيجة الرئيسية الثالثة في مواصلة تعزيز علاقات العمل مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية وباقي المانحين في بناء قدرات ما قبل الاستثمار من أجل توسيع نطاق المشاريع التجريبية لتنمية المستوطنات البشرية لصالح الفقراء.

ويقدم التقرير أيضاً لمحة عامة موجزة عن التقدم المحرز في تنفيذ البرامج وينتهي ببعض التوصيات. وتأتي التوصيات في وقت مناسب بصفة خاصة عند منتصف المدة قبل حلول المواعيد المحددة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وفي وقت يشهد فيه المجتمع الدولي النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن التحضر السريع والفوضوي، والحنة التي يعانيها ويتقاسمها مليار من سكان الأحياء الفقيرة في العالم. وأصبح تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً يتوقف بصورة متزايدة على قدرتنا الجماعية على إدارة عملية التحضر وإضفاء مزيد من الاستدامة على مدننا ومزيد من الإنصاف على الحياة فيها.

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة		١	٥
ثانيا -	نتائج الدورة الحادية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)		٣٠-٢	٥
ألف -	الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣		١٤-٣	٥
باء -	تعزيز مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية		٢٣-١٥	٨
جيم -	قرارات مهمة أخرى اتخذها مجلس الإدارة		٣٠-٢٤	١٠
ثالثا -	عمليتا التشاور على الصعيدين العالمي والإقليمي		٦٢-٣١	١٢
ألف -	المنتدى الحضري العالمي		٣٧-٣١	١٢
باء -	المؤتمرات الوزارية بشأن الإسكان والتنمية الحضرية		٤٢-٣٨	١٣
جيم -	لجنة التنمية المستدامة		٤٥-٤٣	١٤
دال -	التعاون مع اللجان الإقليمية وغيرها من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة		٥٧-٤٦	١٥
هاء -	مؤتمر القمة للمدن الأفريقية		٥٩-٥٨	١٧
واو -	احتفالات اليوم العالمي للموئل		٦٢-٦٠	١٨
رابعا -	العمل مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والشركاء الآخرين		٩٤-٦٣	١٨
ألف -	متابعة الاستثمارات في المياه والمرافق الصحية: العمل مع مصرفي التنمية الآسيوي والأفريقي		٦٩-٦٤	١٨
باء -	تعبئة الرأس مال المحلي من خلال مرفق تحسين الأحياء الفقيرة		٧٢-٧٠	٢١
جيم -	تحالف المدن ومدن بلا أحياء فقيرة		٧٦-٧٣	٢٢
دال -	العمل مع المفوضية الأوروبية		٧٧	٢٢
هاء -	الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي		٨٣-٧٨	٢٣
واو -	العمل مع القطاع الخاص		٨٩-٨٤	٢٤

٢٥	٩٤-٩٠	 إشراك المجتمع المدني	زاي -
٢٦	٩٧-٩٥	 تعزيز الاستجابة الإنسانية المنسقة والإعمار المستدام	خامسا -
٢٧	١٠٢-٩٨	 المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية	سادسا -
٢٧	٩٩-٩٨	 تعبئة الموارد	ألف -
٢٨	١٠١-١٠٠	 الموازنة بين التبرعات المخصصة والتبرعات غير المخصصة	باء -
٢٩	١٠٢	 التبرعات من الميزانية العادية	جيم -
٢٩	١٠٦-١٠٣	 الاستنتاجات والتوصيات	سابعا -

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بعنوان "تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة - الموئل)". ويركز التقرير على التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار.

ثانيا - نتائج الدورة الحادية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

٢ - كانت الدورة الحادية والعشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ممتازة من أوجه عديدة. فتمشيا مع روح إصلاح الأمم المتحدة، اتسم عملها بالتنسيق، مما أدى إلى إعداد جدول أعمال مركز ومحكم الصياغة وأفضى إلى زيادة درجة الترابط بين الحوار والمناقشات ومجموعة من القرارات يعزز بعضها بعضاً. وضمت هذه المجموعة بعض القرارات الرئيسية بشأن الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠٠٨^(١)، والعمليات التجريبية الأولية التي وضعتها مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية^(٢) والتي تمنح بموجبها مبالغ واجبة السداد من أجل تمويل المساكن المخصصة لذوي الدخل المنخفض والتنمية الحضرية، ومبادئ توجيهية بشأن اللامركزية وتدعيم السلطات المحلية^(٣)، والمبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع^(٤).

ألف - الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

٣ - وضعت الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ في إطار عملية تشاورية عملاً بالقرار ١٩/٢٠ الذي اعتمده مجلس الإدارة في دورته العشرين^(٥). وقد دعا هذا القرار إلى وضع خطة عالية التركيز قائمة على النتائج واستراتيجية لتعبئة الموارد بهدف تحسين أثر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٨ (A/62/8)، المرفق الأول، الفرع باء، القرار ٢/٢١.

(٢) المرجع نفسه، القرار ١٠/٢١.

(٣) المرجع نفسه، القرار ٣/٢١.

(٤) المرجع نفسه، القرار ٤/٢١.

(٥) المرجع نفسه، الدورة الستون، الملحق رقم ٨ (A/60/8)، المرفق الأول، الفرع باء.

المتحدة - الممثل) ودوره الحفاز في التنفيذ المنسق لجدول أعمال الممثل^(٦) وبلوغ الغايات المتعلقة بالمستوطنات البشرية في الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٤ - وتشمل مجالات التركيز الرئيسية في الخطة: تحقيق الاتساق والترابط في البرنامج، ولا سيما بين الأنشطة المعيارية والتشغيلية؛ والرصد والإبلاغ على أساس النتائج؛ ووضع استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد؛ وإدارة المعرفة؛ وتعزيز الشراكات، خصوصاً مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية بهدف تعزيز وتوحيد أنشطة التعاون التقني على المستوى القطري مع مواصلة الاستثمار.

٥ - والهدف الرئيسي من الخطة هو تحقيق التحضر المستدام الذي تتيحه مدن ومناطق توفر للمواطنين ما يكفي من الخدمات والأمن وفرص العمل مع الحد من تأثيرها في البيئة. وتمثل الرؤية الاستراتيجية للخطة في المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة بحلول عام ٢٠١٣ لكي تنجح الجهود الدولية والوطنية في وضع حد لنمو الأحياء الفقيرة وتمهيد الطريق للحد من الفقر الحضري وتحقيق تراجع في عدد سكان الأحياء الفقيرة.

٦ - وتتمثل العناصر الاستراتيجية الرئيسية للخطة فيما يلي: مجالات التركيز فيها، وما يقابلها من مجالات النتائج ومؤشرات الإنجاز؛ والإطار المعياري والتشغيلي المعزز للأنشطة القطرية؛ وإقامة الشراكات من أجل بناء قدرات ما قبل الاستثمار لتوسيع نطاق المبادرات التجريبية. وترتبط هذه العناصر ارتباطاً وثيقاً بثلاث غايات هي ٩ و ١٠ و ١١ المتعلقة بالتنمية المستدامة، وبالمياه والمرافق الصحية، وتحسين الأحياء الفقيرة على التوالي من الهدف الإنمائي ٧ للألفية.

٧ - وسيركز ممثل الأمم المتحدة في تنفيذه للخطة على خمسة مجالات تركيز يعزز بعضها بعضاً، وهي الدعوة والرصد والشراكات؛ وتخطيط المناطق الحضرية، وإدارتها، وتولي شؤونها على أساس المشاركة؛ وتوفير الأراضي والسكن لصالح الفقراء؛ وتوفير بنية تحتية سليمة بيئياً وخدمات ميسورة التكلفة؛ وتعزيز نظم تمويل المستوطنات البشرية. واعتُرف بتعميم المنظور الجنساني وتنمية الشباب وبناء الشراكات في المستوطنات البشرية بوصفها مواضيع شاملة على نطاق مجالات التركيز المواضيعية الخمس للخطة.

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الممثل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٦ يونيو/حزيران ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

٨ - وثمة مجال تركيز سادس يتمثل في تحقيق الإمتياز في الإدارة مع التركيز على الابتكار والإصلاح المؤسسي. ومن ضمن عناصره الرئيسية الرصد والإبلاغ على أساس النتائج، ونظام متين لإدارة المعرفة. والهدف المتوخى من هذا المجال هو تعزيز إسهام موئل الأمم المتحدة في عملية الإصلاح على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٩ - ويمثل الإطار المعياري والتشغيلي المعزز للخطة الوسيلة الرئيسية التي يعتزم موئل الأمم المتحدة استخدامها لتنسيق أنشطته المعيارية والتشغيلية على المستوى القطري من خلال الجمع بين أعمال الدعوة التي يضطلع بها ودعم إصلاح السياسات والمؤسسات، وبناء القدرات والمساعدة التقنية، كبرنامج لمرحلة ما قبل الاستثمار من أجل إعداد مشاريع قابلة لتمويل المصارف بهدف تنفيذ جدول أعمال الموئل.

١٠ - ويدعو الإطار المعياري والتشغيلي المعزز إلى توثيق علاقات العمل مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ضمن عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية المحلية من أجل حشد استثمارات المتابعة على المستوى القطري. ويتمثل الهدف الرئيسي للإطار في إدماج مسألي الفقر في الحضر وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ومخصصات الميزانية. والهدف المتوخى هو توظيف تلك الاستراتيجيات والموارد إلى جانب استثمارات رؤوس الأموال الدولية والمحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية والجهود المجتمعية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ذات الصلة بالمستوطنات البشرية.

١١ - ومن المكونات الرئيسية الأخرى للخطة، استراتيجية تعبئة الموارد والاتصال التي تهدف إلى توطيد وتوسيع قاعدة المانحين الحالية وتعبئة مصادر التمويل غير التقليدية.

١٢ - وتحقيقاً لهذه الغاية، دعا مجلس الإدارة المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة إلى الدخول في عملية حوار مع عدة أطراف، منها لجنة الممثلين الدائمين، بشأن زيادة تحسين الاستراتيجية بإدراج الخيارات التي اعتمدها هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة من أجل توسيع قاعدة المانحين والعمل خصوصاً، على تشجيع المساهمات غير المخصصة (القرار ٢/٢١، الفقرة ٢).

١٣ - وعلى الرغم من أن المقرر بدء تنفيذ الخطة في عام ٢٠٠٨، يجري اتخاذ العديد من التدابير من أجل إعداد خطة عملة لتنفيذ الخطة بحلول الربع الأخير من عام ٢٠٠٧.

١٤ - ويتضمن القرار ٢/٢١ توصية هامة بشأن الخطة تتمثل في تشجيع الدول الأعضاء على إنشاء أو تعزيز لجان وطنية ذات قاعدة واسعة تابعة لموئل الأمم المتحدة، مصممة أصلاً

من أجل مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، أو غير ذلك من الهيئات التشاركية من أجل تعزيز تنفيذ الإطار المعياري والتشغيلي المعزز في بلدانها.

باء - تعزيز مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية

١٥ - في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أصدر الأمين العام الطبعة المنقحة للمرفق الخاص بمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية^(٧) الملحق بالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة^(٨)، ودعا إلى إعداد الإجراءات التشغيلية والمبادئ التوجيهية ذات الصلة. وقام موئل الأمم المتحدة بعد ذلك بإعداد إطار للسياسات ومشروع للمبادئ التوجيهية ثم قدمهما إلى مجلس إدارته كي ينظر فيهما عند النظر في سياساته العامة.

١٦ - وأحاط مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين علما بالطبعة المنقحة للمرفق الخاص بالمؤسسة ومشروع المبادئ التوجيهية، وطلب إلى المديرية التنفيذية إدراج العمل بعمليات التمويل الأولي الواجب السداد، وذلك على أساس تجريبي لفترة أولية مدتها أربع سنوات.

١٧ - وبذلك يكون مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة قد مكن مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية من الاضطلاع لأول مرة بعمليات إقراض متواضعة وهو الغرض الذي أنشئت أصلا من أجله. وتتيح هذه العمليات أيضا للموئل الوسائل اللازمة لاستكمال أنشطته في مجال السياسات والدعوة والتعاون التقني بأدوات مالية مصممة لتمكين الفقراء من خلال إتاحة فرص التمويل السكاني لهم. وتساهم هذه الأدوات في سد ثغرة أساسية في الجهود المبذولة لتوفير السكن بتكلفة ميسورة، حيث اقتضت حتى الآن على تيسير وصول الفقراء إلى البنى التحتية والخدمات الأساسية، وتوفير مواد البناء والتكنولوجيا المناسبة. ومن شأن استخدام هذه الأدوات بالاقتران مع باقي الترتيبات السياسية والمؤسسية لمكافحة الفقر أن يمكن الدول الأعضاء والمجتمع الدولي أيضا من تحقيق مزيد من النتائج والآثار الملموسة من خلال تعزيز جهود الائتمانات الصغيرة القصيرة الأجل إلى جانب التمويل الطويل الأجل المطلوب لتنمية البنى التحتية والأراضي.

١٨ - وسيعمل موئل الأمم المتحدة على مدى السنوات الأربع المقبلة بشكل وثيق مع شركاء على الصعيدين الدولي والقطري من أجل توسيع نطاق رؤوس أموال التمويل عن

(٧) ST/SGB/2006/8.

(٨) ST/SGB/2003/7.

طريق مؤسسات التمويل المحلية التي ستقوم بدورها بإقراض هذه الأموال بالإضافة إلى رؤوس أموال خاصة إضافية تُضخ لأغراض تمويل السكن الميسور التكلفة والبنى التحتية الحضرية.

١٩ - وسيعمل موئل الأمم المتحدة بالشراكة مع مؤسسات مالية دولية ومحلية من أجل تصميم عمليات الإقراض واختبارها في الميدان وتوسيع نطاقها. وسيتاح النظر بجدية من خلال مشاركة مؤسسات مالية دولية وإقليمية، في الشركاء المحليين كمرشحين لأغراض مواصلة الاستثمار على نطاق أوسع في حال نجاحهم في استخدام العمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد التي وضعتها المؤسسة.

٢٠ - واعتمد مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في دورته الحادية والعشرين ثلاثة قرارات أخرى ذات صلة، أحدها معنون ”خوافز الشراكة المستدامة بين القطاعين العام والخاص بغية اجتذاب استثمارات كبيرة من القطاع الخاص في مجال إسكان ذوي الدخل المنخفض“ ويتعلق بحفز القطاع الخاص للمشاركة في توفير البنى التحتية والإسكان الميسور التكلفة (القرار ٧/٢١)؛ والثاني يتعلق بصندوق أفريقي/آلية مالية أفريقية لمنع نشوء الأحياء الفقيرة وتحسين الأحياء الفقيرة القائمة (القرار ٨/٢١)؛ والثالث يخص حقوق المرأة في الأرض والملكية وسبل الحصول على التمويل (القرار ٩/٢١).

٢١ - واعترافاً من مجلس إدارة الموئل بأن سوق الإسكان الرسمي للقطاع الخاص في معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال يستهدف بصورة رئيسية تلبية احتياجات الفئات العليا من الطبقة الوسطى والفئات ذات الدخل المرتفع، فقد دعا الحكومات إلى تشجيع وحفز القطاع الخاص للمشاركة في توفير البنى التحتية والإسكان الميسور التكلفة، وخصوصاً عن طريق الخوافز والسياسات والتشريعات التمكينية.

٢٢ - وعلى المستوى الإقليمي، أحاط مجلس الإدارة علماً باقتراح المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية القاضي بإنشاء صندوق أفريقي مخصص/آلية مالية أفريقية مخصصة للعمل المشترك في منع نشوء الأحياء الفقيرة وترقية الأحياء الفقيرة القائمة، يتولى إدارته موئل الأمم المتحدة بالتعاون مع الأمانة التنفيذية للمؤتمر، ودعا الموئل إلى تقديم الدعم للأمانة التنفيذية للمؤتمر في إعداد دراسة جدوى بشأن إنشاء صندوق أفريقي لمنع نشوء الأحياء الفقيرة وترقية الأحياء الفقيرة القائمة.

٢٣ - ولا يزال العالم اليوم يواجه تحدياً ضخماً في إعمال حقوق المرأة في مجال الأرض والملكية والإسكان. وقد ركز مجلس الإدارة في قراره ٩/٢١ على تقديم مبادئ توجيهية جديدة تهدف إلى النهوض بحقوق المرأة في الأرض والملكية وسبل الحصول على التمويل. وطلب مجلس الإدارة إلى المديرية التنفيذية أن تنهض، في تنفيذها لجدول أعمال الموئل، بفرص

وصول النساء ذوات الدخل المنخفض إلى التمويل، إما كأفراد أو في تعاونيات، أو في أشكال منظمة أخرى، بوصفها مساهمة رئيسية في التنفيذ الشامل لجدول أعمال الموئل وفي الحد من الفقر في الحضر. كما حث الحكومات وشركائها الإنمائيين على دعم الهيئات الائتمانية المعنية بسبل حصول المرأة على الأرض، وتعاونيات الإسكان وغيرها من المنظمات النسائية، بما في ذلك المنظمات الشعبية من أجل تحقيق حصول المرأة على الأرض والمسكن وتمويل المسكن وضمان الحيازة.

جيم - قرارات مهمة أخرى اتخذها مجلس الإدارة

٢٤ - اعترف جدول أعمال الموئل بأن السلطات المحلية تشكل جهات فاعلة رئيسية في تنفيذ جدول الأعمال. وأسفر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٩)، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة "خطة جوهانسبرغ للتنفيذ"^(١٠)، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١١) عن إلقاء مزيد من الضوء على دور السلطات المحلية ومساهماتها في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٢٥ - وعلى نحو ما لوحظ آنفاً، اتخذ مجلس الإدارة، في دورته الحادية والعشرين، القرار ٣/٢١ المعنون "المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية"، الذي يشكل حدثاً بارزاً ييسر بحلول عقد حافل بالمشاورات المكثفة مع الدول الأعضاء، والسلطات المحلية وهيئاتها، وسائر شركاء جدول أعمال الموئل.

٢٦ - ويكمن الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه المبادئ التوجيهية (على النحو المبين في مرفق التقرير المرحلي للمديرة التنفيذية عن التعاون مع السلطات المحلية وغيرها من شركاء الموئل (HSP/GC/21/2/Add.2)) في دعم الإصلاح التشريعي حيثما يكون ذلك ضرورياً وملائماً، والقيام بدور محفز لإصلاح السياسات والمؤسسات من أجل زيادة تعزيز السلطات المحلية وتمكينها من تحسين إدارة الشؤون الحضرية في سياق بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتصل بالمستوطنات البشرية.

(٩) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(١٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١١) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

٢٧ - وتبين المبادئ التوجيهية المبادئ التي تبرز الجوانب الديمقراطية والدستورية والإدارية في الحكم واللامركزية المحليين، كما تقدم إطارا مرنا يأخذ في الاعتبار مختلف أشكال الدولة وتقاليدها بما يسهل عملية التكيف الوطني.

٢٨ - وفي القرار ٤/٢١ ذي الصلة بالموضوع المعنون "المبادئ التوجيهية بشأن الوصول إلى الخدمات الأساسية للجميع"، اعترف مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة بأن الوصول إلى الخدمات الأساسية، من قبيل المياه والصرف الصحي، يشكل مساهمة حاسمة في تنفيذ جدول أعمال الموئل، والحد من الفقر بشكل عام، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأيد ما اضطلع به موئل الأمم المتحدة من عمل أساسي في صوغ المبادئ التوجيهية لإتاحة فرص الاستفادة من الخدمات الأساسية للجميع، وشجع على زيادة تطويرها، كما أوصى بأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مسألة الخدمات الأساسية للجميع في سبيل تعزيز استخدام المبادئ التوجيهية على نطاق هيئات الأمم المتحدة.

٢٩ - واعترافا من مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في قراره ٦/٢١ المعنون "النهوض بشباب الحضر" بأن الشباب، الذين يشكلون نسبة عالية من سكان العالم، يتأثرون بصورة كبيرة بمشاكل البطالة والتنمية الحضرية غير المستدامة، فإنه أهاب بالمديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة أن تنشئ صندوقا خاصا في إطار مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية بغرض تقديم الدعم للمبادرات التي يقودها الشباب سعيا إلى تنفيذ جدول أعمال الموئل.

٣٠ - ولاحظ مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة على النحو الواجب بأن مناطق القطب الشمالي تشكل أحد أكثر النظم الإيكولوجية هشاشة في العالم وأنها تؤوي سكانا أصليين ضعفاء. وفي القرار ٥/٢١ المعنون "التنمية المستدامة في المستوطنات البشرية في منطقة القطب الشمالي"، أهاب مجلس الإدارة بالمديرة التنفيذية أن تعزز التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وسائر هيئات الأمم المتحدة، ومجلس القطب الشمالي، وسائر الشبكات القائمة المعنية بالتعاون القطبي في تعزيز جدول أعمال الموئل من أجل التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في منطقة القطب الشمالي.

ثالثاً - عمليتا التشاور على الصعيدين العالمي والإقليمي

ألف - المنتدى الحضري العالمي

٣١ - أنشأت الجمعية العامة المنتدى الحضري العالمي^(١٢) بوصفه جهازاً استشارياً للمديرة التنفيذية ومحفلاً يتيح لشركاء جدول أعمال المؤهل الانخراط في حوار مفتوح وتبادل الدروس المستخلصة من تجاربهم في التصدي لبعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأكثر إلحاحاً من بين المشاكل المتصلة بالتحضر.

٣٢ - وعُقدت الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي في فانكوفر، كندا، في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بمشاركة ما يربو على ١٠ ٠٠٠ ممثل للحكومات، والسلطات المحلية وهيئاتها، ومؤسسات المجتمع المدني، والروابط المهنية، والأوساط الأكاديمية والبحثية، والقطاع الخاص. وقد أنشئ المنتدى ليكون بمثابة حلقة الوصل الأولى في العالم لتبادل المعارف والخبرات والحلول المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال المؤهل وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمستوطنات البشرية وغيرها من الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٣٣ - وشكلت نتائج الدورة الثالثة للمنتدى أساساً لموضوع الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة، وهو "التحضر المستدام: الإجراءات المحلية للحد من الفقر في المناطق الحضرية مع التركيز على التمويل والتخطيط".

٣٤ - وقد استرشد أيضاً بالمسائل الرئيسية التي تمخض عنها المنتدى في إعداد الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة المدى للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ ووفرت تلك المسائل مدخلات فنية. والواقع أن مجالات التركيز الفنية للخطة وهي - الدعوة والرصد والشراكات؛ والتخطيط والإدارة والحكم الحضري على نحو تشاركي؛ والأراضي والسكن لصالح الفقراء؛ والهياكل الأساسية والخدمات السليمة والميسرة بيئياً؛ وتعزيز النظم المالية للمستوطنات البشرية - ترمي في جانب منها إلى الاستجابة بشكل عملي للمسائل الناشئة عن الدورة الثالثة للمنتدى وتلبية ندائه الداعي إلى ترجمة الأفكار إلى أعمال.

(١٢) انظر قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنون "تعزيز ولاية ومركز لجنة المستوطنات البشرية، ومركز ودور ووظيفة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)"، الجزء أولاً - باء، الفقرة ٣.

٣٥ - وستستضيف حكومة الصين الدورة الرابعة للمنتدى، التي ستعقد في مدينة نانجينغ، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وسيكون موضوع الدورة هو "التحضر المتناسق".

٣٦ - وفي ضوء توقع أن تكون السنة الحالية بمثابة نقطة تحول في تاريخ هذه الكوكب، إذ ستشهد تحولا في نمط السكن البشري الذي كان يغلب عليه الطابع الريفي إلى سكن يغلب عليه الطابع الحضري، سيركز المنتدى من بين ما سيركز عليه من مجالات رئيسية على السبل والوسائل الكفيلة بإيجاد توازن بين التحضر والإنصاف والوائام الاجتماعيين، والاستدامة البيئية.

٣٧ - وبدءا بالدورة الرابعة للمنتدى، وتمشيا مع الدور الحفاز المعزز المنوط بموئل الأمم المتحدة على نحو ما دعت إليه الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة المدى، سيسعى المنتدى إلى بلوغ هدف رئيسي يتجلى في تقييم ما أحرزه شركاء جدول أعمال الموئل من تقدم وما استخلصوه من دروس في سبيل تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في التحضر المستدام.

باء - المؤتمرات الوزارية بشأن الإسكان والتنمية الحضرية

٣٨ - عقد موئل الأمم المتحدة، بالشراكة مع حكومة الهند عبر وزارة الإسكان والتخفيف من حدة الفقر الحضري، المؤتمر الوزاري الأول لمنطقة آسيا - المحيط الهادئ بشأن الإسكان والتنمية الحضرية، في نيودلهي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وشارك في المؤتمر ٣٧ بلدا، ومنظمات إقليمية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وسائر منظمات الأمم المتحدة.

٣٩ - واعتمد المؤتمر إعلان دلهي، الذي يتيح لبلدان المنطقة رؤية جديدة لإدارة التحضر السريع والحفاظ على النمو الاقتصادي والقضاء على أوجه عدم المساواة، وكذلك إطارا معززا لتنفيذ التحضر المستدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسيوفر الإطار أساسا تستند إليه البلدان لإعادة النظر في سياساتها على المستويات الوطني والبلدي والمحلي وفي استراتيجياتها الخاصة بتنفيذ جدول أعمال الموئل وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمستوطنات البشرية.

٤٠ - ووافق المؤتمر على التحول إلى هيئة تشاورية دائمة تهدف إلى تعزيز الإسكان المستدام والتنمية الحضرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤١ - وواصل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية القيام بدوره كآلية للدعوة والتشاور تسخرها الحكومات الأفريقية لتنفيذ جدول أعمال الموئل. وعقدت

دورة خاصة في نيروبي خلال مؤتمر قمة المدن الأفريقية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وعلى نحو ما أشير إليه أعلاه، أعطت هذه الدورة الزخم لاتخاذ مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة القرار ٨/٢١ بشأن صندوق أفريقيا/آلية تمويل منع نشوء الأحياء الفقيرة وتحسين القائم منها.

٤٢ - وقطع موئل الأمم المتحدة والمؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن الإسكان والتنمية الحضرية، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، ومع شراكة التنمية البلدية، ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا، أيضا التزاما بمؤازرة الجهود المبذولة في سبيل تسهيل نشر "المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية" ومواءمتها في أفريقيا، بعد أن وافق عليها مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة بموجب قراره ٣/٢١. ومن المقرر عقد أول مؤتمر إقليمي بشأن هذا الموضوع في أواخر عام ٢٠٠٧.

جيم - لجنة التنمية المستدامة

٤٣ - عمل موئل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة ومع سائر الهيئات في تنظيم الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، المعقودة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٧. وعرض موئل الأمم المتحدة الدروس المستخلصة من أفضل الممارسات وقدم إسهامات فنية بشأن قضايا الطاقة من أجل تنمية حضرية مستدامة؛ وتلوث الهواء في المدن؛ وتغير المناخ.

٤٤ - وجرى التركيز بشكل رئيسي على ضرورة تسليط الضوء على وصول الفقراء من المناطق الحضرية والمتاخمة لها إلى الطاقة، وعلى التوصية ببرامج لمدا الأحياء الفقيرة بالكهرباء على نطاق واسع، وتعزيز تطبيقات الطاقة الجديدة والمتجددة من أجل تحسين فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية من قبيل المياه والصرف الصحي والكهرباء ووقود الطبخ.

٤٥ - وركزت الأحداث التي نظمها موئل الأمم المتحدة على الخيارات الفعالة في استهلاك الطاقة وخيارات استخدام الطاقة المتجددة من أجل تحسين تقديم خدمات ميسرة وموثوقة في مجال المياه والصرف الصحي للفقراء الذين يعيشون في المستوطنات الحضرية. وقام موئل الأمم المتحدة أيضا باستعراض المعارف الحالية وتحديد الثغرات التي تعترض تقديم خدمات المياه والصرف الصحي. وقدم الاجتماع مبادرة منطقة بحيرة فيكتوريا للمياه والصرف الصحي بوصفها تشكل دراسة حالة إفرادية بشأن تقييم المدى الذي يمكن به للطاقة المتجددة أن تحسن الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية بما يعود بالنفع على الفقراء.

دال - التعاون مع اللجان الإقليمية وغيرها من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة

٤٦ - قدم تقرير حالة مدن العالم ٢٠٠٦-٢٠٠٧: الأهداف الإنمائية للألفية والاستدامة الحضرية - ٣٠ سنة من تشكيل جدول أعمال^(١٣) الموثل، لأول مرة، أدلة تجريبية عن مستوى الفقر والحرمان ومدى انتشارهما في المناطق الحضرية. وأبرز التقرير عدة نتائج جديدة، منها أن من المرجح أن يعاني فقراء المناطق الحضرية من سوء التغذية وسوء الحالة الصحية والمرض، شأنهم في ذلك شأن نظرائهم في الأرياف. وكشف التقرير علاوة على ذلك أن معدل النمو الحضري يعادل تقريبا معدل تكوين الأحياء الفقيرة. ورغم الاختلافات الإقليمية، فإن هذه التوجهات تعني أن الأغلبية الساحقة من الأشخاص المهاجرين إلى المدن أو المولودين فيها ينضمون إلى صفوف الفقراء المناطق الحضرية.

٤٧ - وتوفر هذه النتائج وغيرها دليلا قاطعا على أن بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا سيعتمد إلى حد كبير على قدرة الدول الأعضاء على إدارة عملية التحضر.

٤٨ - ويركز التعاون مع اللجان الإقليمية على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطوير نظم رصد مصممة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاتجاهات والمسائل الحضرية. وينظم موئل الأمم المتحدة حاليا برامج تدريب دون إقليمية لأكثر من ٨٠ مكتبا إحصائيا وطنيا بالتعاون وثيق مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا كل في منطقتها.

٤٩ - وتمثلت ملاحظة رئيسية أخرى لتقرير حالة مدن العالم ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في أن التحليلات الإحصائية السائدة على صعيد المدينة تميل إلى حجب المدى الحقيقي لانتشار الفقر والحرمان في المناطق الحضرية، وذلك بسبب جملة أمور، منها الافتراض الخاطئ بأن فقراء الحضر يستطيعون، بحكم قربهم من الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية، الوصول بشكل أفضل من فقراء الأرياف إلى الهياكل والخدمات الأساسية.

٥٠ - ودفعت هذه الملاحظة بموئل الأمم المتحدة إلى التعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لوضع مؤشرات حضرية على الصعيد الفرعي للمدينة قادرة على إعطاء شكل أفضل للسياسات العامة على صعيد الأقطار والمدن فيما يتعلق باستراتيجيات الحد من الفقر. ويقدم دعم مماثل للجنة التنفيذية لتجمع الوزراء والسلطات رفيعة المستوى للإسكان والتنمية

(١٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.III.Q.3.

الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لإجراء بحوث بشأن إدارة الأراضي والسكن الاجتماعي الهدف منها توجيه المناقشات في الاجتماع السنوي لتجمع الوزراء.

٥١ - ويقود موئل الأمم المتحدة أيضا عملية إعداد أول تقرير عن حالة المدن الأفريقية سيرد فيه وصف ما لا يقل عن ٥٠ مدينة أفريقية. وسيبرز التقرير بعض المسائل الحضرية الحاسمة التي تؤثر في المنطقة، بما فيها دور المدن في النمو الاقتصادي الأفريقي والتنمية الاجتماعية؛ واتجاهات الفقر في المناطق الحضرية والاستدامة البيئية، بما فيها النقل الحضري والطاقة؛ والظروف السكنية، والأحياء الفقيرة، وأسواق الأراضي وضمان الحيازة العقارية، وإدارة الشؤون الحضرية. وسيعد التقرير بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا.

٥٢ - والهدف من تقرير حالة المدن الأفريقية، الذي سيصدر في الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي، التي ستعقد، حسبما سبق ذكره، في نانجين، الصين، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، هو إتاحة المعلومات للجهود الجارية من جانب موئل الأمم المتحدة وشركاء آخرين لمساعدة ١٤ بلدا أفريقيا^(١٤) في وضع سياسات تنمية سكنية وحضرية تهدف إلى تحسين الظروف السكنية والوصول إلى ضمان الحيازة العقارية والخدمات الأساسية لفقرى المناطق الحضرية. وتنطوي هذه الجهود على فهم الإصلاحات المؤسسية الرامية إلى مراجعة الأطر والمعايير القانونية البالية المتعلقة بالتخطيط الحضري وتوفير السكن.

٥٣ - ويقدم موئل الأمم المتحدة الدعم إلى الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإنشاء مرصد إقليمي لحقوق المرأة.

٥٤ - وفي أوروبا، عزز موئل الأمم المتحدة تعاونه مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا من خلال لجنته المعنية بالإسكان وإدارة الأراضي. ومن النقاط الرئيسية التي يركز عليها هذا التعاون إعداد أنشطة تشغيلية على الصعيد القطري تماشيا مع صكوك اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بالإسكان وخصائص الإسكان الوطنية.

٥٥ - وعلى إثر إنشاء مكتب موئل الأمم المتحدة في وارسو، الذي يقدم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية لبلدان منطقة جنوب شرق أوروبا، أنشئت في شباط/فبراير ٢٠٠٧ هيئة استشارية رفيعة المستوى معنية بالمسائل المتعلقة بالبرامج والسياسات ومكونة من مسؤولين حكوميين معينين بالإسكان والمستوطنات البشرية في المنطقة.

(١٤) فيها أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ورواندا والسنغال والسودان وكينيا وليسوتو ومصر وملاوي.

٥٦ - وقام موئل الأمم المتحدة وميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا أيضا، بتعاون وثيق مع حكومات المنطقة، بإطلاق برنامج تعزيز القدرات الإقليمية للتنمية الحضرية والإسكان. والهدف من هذا البرنامج الإقليمي هو تعزيز المشاورات بين الحكومات المركزية والمحلية وشركائها في المجالات التالية: تحسين أطر السياسات والاستراتيجيات للقطاع؛ وتعزيز التخطيط، ومراقبة التنمية وقدرة الإدارة الحضرية؛ وتعزيز أسس الدخل الحضري وقدرات الاستثمار؛ وتحسين القدرة على صياغة مشاريع مقبولة لدى المصارف.

٥٧ - وفي الجبهة المشتركة بين الوكالات، يشارك موئل الأمم المتحدة في تنسيق آليات منظومة الأمم المتحدة. ونظم في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، في سياق عمل اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج، اجتماعا مشتركا بين الوكالات بشأن التوسع الحضري أوصى بفتح مناقشة مواضيعية حول "الفقر في المناطق الحضرية" أو "تحديات التحضر وفرصها" في دورة مقبلة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وذلك لضمان استجابة استراتيجية متسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة لمواجهة التحديات المتعددة الأوجه التي يفرضها التحول الحضري السريع. واتفق الاجتماع أيضا على ترتيبات لتعاون منظمات الأمم المتحدة بشأن عمل السياسات التحليلية ولتحديد الفرص لتعزيز برامج عمل مشتركة لبناء القدرات من أجل الحد من الفقر في المناطق الحضرية، بما في ذلك "إضفاء الطابع المحلي على الأهداف الإنمائية للألفية".

هاء - مؤتمر القمة للمدن الأفريقية

٥٨ - ركز مؤتمر القمة للمدن الأفريقية، الذي عقد في نيروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، على موضوع "بناء ائتلافات محلية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الحكومات المحلية الأفريقية". واستغل ممثلو الحكومات المحلية والوطنية وغيرهم من الشركاء في جدول أعمال المؤئل هذه الفرصة التي وفرتها مؤتمر القمة لتقييم حالة تنفيذ سياسات اللامركزية في أفريقيا.

٥٩ - وفي إطار الحوار الثلاثي الأطراف الذي يسهه موئل الأمم المتحدة، تبادل أصحاب المصلحة الآراء بشأن التحديات المستقبلية وأكدوا التزامهم باللامركزية كوسيلة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمستوطنات البشرية. وشددوا على استعدادهم لدعم المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية والشبكات القائمة للسلطات المحلية في المنطقة، بما فيها منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا. وتعهدوا أيضا بمواصلة تعزيز قدرات السلطات المحلية لمعالجة الأهداف الإنمائية للألفية كمجال ذي أولوية للتعاون الدولي.

واو - احتفالات اليوم العالمي للموئل

٦٠ - حددت الأمم المتحدة أول يوم اثنين من تشرين الأول/أكتوبر من كل عام يوما عالميا للموئل. وتوفر هذه المناسبة فرصة للتفكير في الطريقة التي ندير بها مدننا في الألفية الجديدة. وقد ركزت أكثر من ١٠٠ بلدة ومدينة عبر العالم تخليدها لليوم في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ على موضوع "المدن، قبلة الآمال". وانطلقت الاحتفالات الرئيسية لعام ٢٠٠٦ في نابل، إيطاليا، وبلغت ذروتها بحفل اختتام خاص في كازاخستان، الاتحاد الروسي، بعد يومين. وكان أبرز المناسبات تقديم مؤسسة البناء والإسكان الاجتماعي لجائزة شهادة الموئل الشرفية لعام ٢٠٠٦ وجائزة الموئل العالمية.

٦١ - وسيتم الاحتفال باليوم العالمي للموئل لعام ٢٠٠٧ في لاهاي. وستقام أيضا احتفالات كبرى في مونتيري، المكسيك. وسيكون موضوع اليوم، الذي يقع في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، هو "المدينة الآمنة هي مدينة عادلة". وقد اختير الموضوع بغية زيادة الوعي وتشجيع التفكير في الأخطار المتزايدة التي تهدد السلامة الحضرية والعدالة الاجتماعية، خاصة الجريمة والعنف في المناطق الحضرية، والإخلاء القسري وعدم أمن حيازة العقار، فضلا عن الكوارث الطبيعية والناجمة عن النشاط البشري.

٦٢ - وسيعقد مؤتمر دولي بشأن حالة السلامة في مدن العالم من ١ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في مونتيري، المكسيك، كجزء من منتدى مونتيري للثقافات. وستشهد الاحتفالات في كل من لاهاي ومونتيري انطلاق التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٧^(١٥) وموضوعه "تعزيز السلامة والأمن في المناطق الحضرية".

رابعا - العمل مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والشركاء الآخرين

٦٣ - ما برح موئل الأمم المتحدة يعمق تعاونه مع المؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، والمفوضية الأوروبية، وذلك لدعم التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل.

ألف - متابعة الاستثمارات في المياه والمرافق الصحية: العمل مع مصرفي التنمية الآسيوي والأفريقي

٦٤ - ما برح موئل الأمم المتحدة يضطلع بدور ريادي في دمج المساعدة التقنية لبناء القدرة مع التمويل المحلي والدولي لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل تحقيق

(١٥) لندن، ٢٠٠٧. Earthscan.

الغاية ١٠ من الهدف ٧، من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالمياه والمرافق الصحية. ويُنفذ هذا النهج حاليا بالشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي، وذلك بدعم من الجهات المانحة الثنائية في ١٩ بلدا في أفريقيا وآسيا، والصندوق الاستثماري للمياه والمرافق الصحية. وبالإضافة إلى الاتفاق الذي سبق الإبلاغ عنه، الموقع في عام ٢٠٠٦ مع صندوق التنمية الأفريقي لدعم الاستثمارات السريعة في أعمال المياه والمرافق الصحية لصالح الفقراء، والمراعية للاعتبارات الجنسانية والبالغة ٥٤٠ مليون دولار، سيجري توسيع لمذكرة التفاهم الموقعة مع صندوق التنمية الآسيوي بمبلغ بليون دولار آخر، مع التركيز الشديد على المرافق الصحية. وسيربط هذا أيضا برنامج تمويل المياه التابع لمصرف التنمية الآسيوي، الذي يشمل خمسة بلدان، هي: الهند وفيت نام (المشمولتان فعلا بموجب تركيز الأعمال الحالي على برنامج توفير المياه للمدن الآسيوية) وباكستان، وإندونيسيا، والفلبين، (المقرر اعتبارها بلدانا محتملة بالنسبة لتوسيع برنامج المياه من أجل المدن الآسيوية).

٦٥ - وإثر الشروع في "خطة عمل هاشيموتو: خلاصة للإجراءات"، (A/C.2/61/4)، المرفق الأول)، في مدينة المكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٦، طلب الأمين العام من مؤهل الأمم المتحدة أن يكون رائدا في تنفيذ المبادرة المتعلقة بشركات الجهات المشغلة لإمدادات المياه. واستجابة لذلك، شرع مؤهل الأمم المتحدة في عدد من الأنشطة، بما فيها دعم إنشاء شركات إقليمية للجهات المشغلة لإمدادات المياه في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والدول العربية، وتحديد عدد من الشركاء الفنيين والماليين. كما أنشئ مركز عالمي لشركات الجهات المشغلة لإمدادات المياه في مكاتبه. وبالإضافة إلى هذا، وضع مؤهل الأمم المتحدة إطار عمل من أجل التحالف العالمي لشركات الجهات المشغلة لإمدادات المياه كي يُشرع فيه رسميا في الأسبوع العالمي للمياه المقرر عقده في ستوكهولم في الفترة من ١٢ حتى ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧، من قبل صاحب السمو الملكي فيليم ألكسندر الهولندي، أمير أورانج، ورئيس المجلس الاستشاري التابع للأمين العام والمعني بالمياه والمرافق الصحية.

٦٦ - وبرنامج توفير المياه للمدن الأفريقية هو أول مبادرة شاملة لدعم البلدان الأفريقية في إدارة أزمة المياه والتصحيح المتزايدة في المناطق الحضرية وحماية موارد المياه والنظم الإيكولوجية المائية المهددة في القارة، من ازدياد حجم التلوث البري من المدن. وتشترك حاليا مدن من ١٤ بلدا في هذا البرنامج^(١٦). وقد أنجزت عمليات مرحلة البدء في المشروع

(١٦) وهي أيدجان (كوت ديفوار)، وأكرا (غانا)، وأديس أبابا، وهرر ودير داوا (إثيوبيا)، وياوندي، ودوالا وإيديا (الكاميرون)، ومابوتو (موزامبيق)، وكمبالا (أوغندا)، ونيروبي (كينيا)، ولوساكا (زامبيا)، وكيغالي (رواندا)، وجوس (نيجيريا)، وباماكو (مالي)، وأواغادوغو (بوركينا فاسو)، ودار السلام (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وداكار (السنغال).

وصياغته الذي بُدئ فيه في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وتنفيذه جار الآن في عدد من البلدان. وفضلا عن الشراكة الاستراتيجية مع مصرف التنمية الإفريقي، الذي سيقدم من خلاله صندوق التنمية الإفريقي مع موئل الأمم المتحدة منحا تبلغ قيمتها حوالي ٢١٧ مليون دولار خلال السنوات الخمس التالية، هناك ترتيب مماثل تم وضعه مع برنامج واتسان (WATSAN) التابع للبنك الدولي في إثيوبيا حيث رُصد مبلغ ٦٠ مليون دولار من أجل الإجراءات التي تستهدف الفقراء الحضر.

٦٧ - ويمثل برنامج توفير المياه للمدن الآسيوية مبادرة تعاونية بين موئل الأمم المتحدة ومصرف التنمية الآسيوي. ويعالج هذا البرنامج مسائل إدارة المياه الحضرية لصالح الفقراء، وإدارة الطلب على المياه الحضرية، والتصحيح البيئي الحضري المتكامل، وتوليد الدخل من أجل الفقراء الحضر من خلال خدمات المياه والمرافق الصحية المستندة إلى المجتمعات المحلية. ويشترك هذا البرنامج حاليا في توفير المياه والمرافق الصحية للفقراء في الصين والهند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال، وذلك باستثمارات يزيد مجموعها عن ٢٨٠ مليون دولار. كما يُضطلع الآن بالعديد من المبادرات من أجل تحسين المياه والمرافق الصحية من خلال شراكات استراتيجية مع مصرف التنمية الآسيوي، ومختلف الحكومات الوطنية على مستوى الولايات والمدن، والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وما إلى ذلك.

٦٨ - وقد شرع موئل الأمم المتحدة في مبادرة شاملة لتحقيق الغاية ١٠ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية خلال فترة السنوات الأربع أو الخمس التالية وذلك في النظام الإيكولوجي العابر للحدود في منطقة بحيرة فيكتوريا، وتشترك فيها كينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وهذه المبادرة تعبئ الاستثمارات لدعم إدارة المياه والمرافق الصحية والنفايات الصلبة لصالح الفقراء والهياكل الأساسية في ١٥ مركزا حضريا ثانويا، تؤثر في أحوال معيشة ٥٩٥ ٠٠٠ نسمة وصحتهم وتغذيتهم. كما تسعى إلى الحد من الأثر البيئي المترتب على التحضر في حوض بحيرة فيكتوريا. وتعتمد هذه المبادرة نهجا تدريجيا عن طريق تقسيم الاستثمارات إلى إجراءات فورية وإجراءات طويلة الأمد. وهذا سيتيح الاضطلاع بإجراءات سريعة الأثر لتحسين توفير المياه والمرافق الصحية في ذات الوقت الذي يتم فيه التخطيط من أجل الاستثمارات الطويلة الأجل. وتمثل هذه المبادرة نموذجا جديدا قابلا للمحاكاة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المراكز الحضرية الصغيرة.

٦٩ - وتهدف مبادرة توفير المياه والمرافق الصحية في منطقة الميكونغ إلى تحسين أحوال المعيشة للفقراء الحضر في الممر الاقتصادي النامي بسرعة في المنطقة. وتركز هذه المبادرة على

الاستثمار في توفير المياه والمرافق الصحية للفقراء في المدن الثانوية. وتشمل تنمية الموارد البشرية والمؤسسية؛ وتعزيز قدرات القطاع الخاص المحلي في تقديم الخدمات؛ والحد من الآثار البيئية للتخضر على المستوى المحلي؛ ودعم التنمية الاقتصادية من خلال تحسين أنشطة توفير المياه والمرافق الصحية وما يتصل بها من أنشطة مدرة للدخل. والعمل جار الآن في مختلف المشاريع السريعة لتوفير المياه والمرافق الصحية والمستندة إلى المجتمعات المحلية، في الهند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام، ومقاطعة يونان في الصين، وذلك بالشراكة مع المرافق المحلية.

باء - تعبئة الرأسمال المحلي من خلال مرفق تحسين الأحياء الفقيرة

٧٠ - ما برح البرنامج الرائد لمرفق تحسين الأحياء الفقيرة يكتف أعمال الاختبار الميداني لديه في أربعة بلدان رائدة، وهي - غانا وإندونيسيا وسري لانكا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وما برح مجتمع المصارف التجارية في القطاع الخاص يشترك بحماس في البلدان الأربعة جميعها لإكمال الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات الأربع لإعداد مشاريع واقعية لتحسين الأحياء الفقيرة "يمكن تمويلها من المصارف". وفي هذا السياق، يُدرج مرفق تحسين الأحياء الفقيرة لأول مرة عنصرا هاما من القروض الخاصة في مشاريع التحسين لصالح الفقراء.

٧١ - وما برح مفتاح التقدم يتمثل في إدراك الحكومات والمصارف الخاصة للإجراءات التي يتخذها أهالي الأحياء الفقيرة أنفسهم في تصميم مبادرات تحسين مناسبة ومحتملة التكاليف في آن معا بالنسبة لإمكانياتهم المادية، ويتضح ذلك من خطط التوفير لدى مجتمعات الأحياء الفقيرة التي هي في صميم خطط الأعمال التجارية لمشاريع التحسين. فهذه المساهمات لا تشمل، كما هو متوقع، تكاليف التحسين بكاملها، بالنظر إلى أنها لا تستطيع أن تستوفي شروط الاستثمار الذي يتصف بكثافة رأس المال من أجل الهياكل الأساسية وخدمة الأراضي. ولذلك كانت المدخلات التكميلية من قبل الحكومات المحلية ومقدمي الخدمات والمنظمات غير الحكومية أساسية بالنسبة لخطط الأعمال التجارية. وهكذا يبين مرفق تحسين الأحياء الفقيرة أن عمليات تحسين الأحياء الفقيرة يمكن أن تكون مماثلة جدا لبرامج تطوير السكن التقليدية. ويتمثل مفتاح نجاحها في الجمع بين الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة المتعددين كي يتسنى لهم الاضطلاع بأعمال منسقة والاعتراف بأن الجهود التي يبذلها أهالي الأحياء الفقيرة ومختلف رابطاتهم ومنظماتهم الاجتماعية إنما تشكل رصيда ملموسا ومساهمة في عملية التحسين. وسيتم إبراز الدروس المكتسبة من هذه البرامج الرائدة في الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي المقرر عقده في نانجينغ في عام ٢٠٠٨.

٧٢ - وجرى على نطاق واسع تقاسم التقدم الذي أحرز فعلا والمعارف المكتسبة من قبل مرفق تحسين الأحياء الفقيرة فيما يتعلق بالوصول إلى القروض بالنسبة لأهالي الأحياء الفقيرة. فبالإضافة إلى الحوار المتعلق بالتمويل الذي جرى خلال الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة، أُحرِيت مناقشات مماثلة في مختلف المنتديات الدولية، مثل "مؤتمر القمة الحضري العالمي: ابتكارات من أجل عالم حضري"، الذي عقدته مؤسسة روكفلر في بيلاجيو بإيطاليا في تموز/يوليه ٢٠٠٧، واجتماع فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية الشاملة الذي عُقد في نيروبي في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، إلى جانب الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وتظهر الآن درجة أعلى من الفهم للكيفية التي تستطيع فيها هذه المنظمات بأدوارها المختلفة أن تساعد في سد الثغرات في تمويل السكن الميسور التكاليف من أجل أهالي الأحياء الفقيرة وفقراء الحضر.

جيم - تحالف المدن ومدن بلا أحياء فقيرة

٧٣ - واصل موئل الأمم المتحدة تعاونه مع البنك الدولي ضمن إطار تحالف المدن من أجل وضع استراتيجيات لتطوير المدن في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والبلدان التي يمر اقتصادها بفترة انتقالية، والمساعدة في إعداد هذه الاستراتيجيات.

٧٤ - وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير توسعا في الأنشطة في أفريقيا، بما في ذلك وضع استراتيجية لتطوير المدن في لومي حيث يجري توطيد عملية المصالحة الوطنية وحيث بُدئ من جديد في الشراكة مع المنظمات الدولية. ومن المبادرات الجديدة الأخرى في المنطقة استراتيجيات لتطوير المدن في بنن ومالي وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا.

٧٥ - وفي تيمور - ليشتي، يقوم موئل الأمم المتحدة بدعم وضع استراتيجيات للتطوير الحضري، في حين أنشئ في منغوليا مشروع مصمم لتنفيذ استراتيجية التحسين الحضري تقوم على أساس المشاركة وذلك إلى جانب حوار ذي قاعدة واسعة بشأن السياسات والإصلاح.

٧٦ - وعلى المستوى الإقليمي، شرع موئل الأمم المتحدة في العمل في غرب ووسط أفريقيا من خلال برنامج مدن بلا أحياء فقيرة، في حين اهتمت الوكالة في أمريكا الوسطى في دعم وضع تشريعات محسنة للسياسات الحضرية.

دال - العمل مع المفوضية الأوروبية

٧٧ - واصل موئل الأمم المتحدة تعزيز تعاونه مع المفوضية الأوروبية في ميدان التنمية الحضرية المستدامة. ويوفر التزام المفوضية بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز بوجه

خاص على القضاء على الفقر، أساسا صلبا للتعاون في تعزيز توفير المأوى الكافي للجميع واستدامة البيئة الحضرية، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها في فترة انتقالية. وقد مكّنت مذكرات التفاهم، الموقعة مع أمانة مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ واللجنة الأوروبية، موئل الأمم المتحدة من اتخاذ إجراءات عملية من أجل الحد من الفقر الحضري في البلدان التابعة لمجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ.

هاء - الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي

٧٨ - ليس هناك في العالم الكثير من المشاكل التي هي أكثر تعقيدا وإثارة للجدل من المشاكل المتعلقة بالأراضي وضمان حيازة الأراضي. فكل حكومة تواجه تحدٍ يتمثل في كون إدارة الأراضي لديها مثقلة بمجموعة ضخمة من القوانين والقواعد الدينية والتقاليد الثقافية والممارسات الإدارية. وفي بلدان كثيرة، تعمل هذه القواعد والعمليات والممارسات ضد ملكية المرأة للأرض. وفي البلدان الغنية، تشمل سجلات الأراضي معظم الأراضي وتحفظ عادة بشكل جيد. بيد أن بلدانا نامية قليلة لديها سجلات أراضي تغطي أكثر من ٣٠ في المائة من أراضيها. وفي مجتمعات ما بعد الصراع، تشكل الأراضي مسألة رئيسية، بالنظر لارتباطها غالبا ارتباطا وثيقا بالصراع. ولذلك كانت النهج السليمة لإدارة الأراضي أساسية بالنسبة لبناء السلام والاستقرار الاجتماعي.

٧٩ - والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي هي شبكة دولية ناشئة يرعاها موئل الأمم المتحدة وتهدف إلى اتخاذ موقف كلي إزاء مسائل الأراضي. وهدفها هو دعم الناس، على الصعيدين الوطني والمحلي، في استخدام "وسائل الأراضي" التي تعمل "لصالح الفقراء" و "تراعي المسائل الجنسانية" ويمكن "جدولتها".

٨٠ - وتتمثل أهداف هذه الشبكة في ما يلي: تحسين وتطوير إدارة الأراضي لصالح الفقراء، وكذلك وسائل حيازة الأراضي؛ وإطلاق العنان للمبادرات الحالية؛ والمساعدة في تعزيز شبكات الأراضي الحالية؛ وتحسين التنسيق العالمي بشأن مسائل الأراضي؛ والمساعدة في تطوير وسائل جنسانية محتملة التكاليف ومفيدة بالنسبة لمنظمات القواعد الشعبية؛ وتحسين نشر المعرفة بوجه عام بشأن كيفية تنفيذ ضمان الحيازة.

٨١ - وشُرع رسميا في هذه الشبكة في الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي في فانكوفر بكندا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقد اتسعت الشبكة منذ ذاك الحين، فأصبحت تشمل ما يزيد عن ٢٠ مؤسسة شريكة، معظمها شبكات أيضا. وتشمل المنظمات الدولية الشريكة في هذا المسعى منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية

الزراعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الدولي. ويمثل الشركاء الآخرون منظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، ورابطات أهالي الأحياء الفقيرة، ومنظمات القواعد الشعبية النسائية، والجهات المانحة الثنائية، ومؤسسة تحديات الألفية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

٨٢ - وفي إطار الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، يعمل موئل الأمم المتحدة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي على وضع مؤشرات تتعلق بالأراضي من أجل أفريقيا. وهذه المؤشرات ستدعم إطار السياسات المتعلقة بالأراضي الذي يتم من خلاله إرشاد أعمال هذه المؤسسات للقيام بولاياتها ومهامها المعنية. وسيتم بحث الإطار والمؤشرات على مستوى رؤساء الدول حتى منتصف عام ٢٠٠٨.

٨٣ - كما يعمل موئل الأمم المتحدة في إطار الشبكة مع البنك الدولي على استعراض مشاريع البنك العالمية المتعلقة بالأراضي بغية تعزيز أعماله في العقود القادمة وتمكينه من تعميم النهج والوسائل المتعلقة بالأراضي الحضرية لصالح الفقراء في عملياته المتعلقة بالقروض.

واو - العمل مع القطاع الخاص

٨٤ - شكّلت فرقة عمل تضم أصحاب مصلحة متعددين من أجل تنفيذ قرار مجلس الإدارة ٧/٢١ المعنون "خوافز الشراكة المستدامة بين القطاعين العام والخاص بغية اجتذاب استثمارات كبيرة من القطاع الخاص في مجال إسكان ذوي الدخل المنخفض". ودعا القرار الحكومات، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، إلى تشجيع وحفز القطاع الخاص للمشاركة في توفير البنى التحتية والإسكان الميسور التكلفة، وخصوصاً عبر الحوافز والسياسات والتشريعات التمكينية.

٨٥ - وأخذت فرقة العمل بمفهوم أرحب لحوافز الشراكة المستدامة بين القطاعين العام والخاص، متجاوزة الفهم التقليدي لهذه الشراكات، إلى معالجة الأطر الأوسع للسياسات التي تمكّن أسواق المساكن من المساهمة في تهيئة مناخ استثماري يتسم بمزيد من الكفاءة والفعالية للأعمال التجارية الخاصة والمواطنين. ويتطلب حفز الاستثمارات الخاصة على مستوى كبير من أجل توفير الإسكان الميسور التكلفة، وجود سياسات حكومية استباقية ومساعدة على بلوغ الهدف، بالاقتران مع إعانات مالية محددة الأهداف موجهة إلى فئات دخل معينة.

٨٦ - وستعد فرقة العمل مبادئ توجيهية لمساعدة الحكومات في العمل على تنفيذ القرار. وسيؤدي إشراك فرقة العمل لمجموعة واسعة من شركاء جدول أعمال الموئل، بما في ذلك

الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، والسلطات المحلية، وتنظيمات المواطنين، والمنظمات المرتكزة إلى المجتمعات المحلية، إلى تغطية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للإسكان الميسور التكلفة.

٨٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أسس موئل الأمم المتحدة شراكة الأعمال التجارية المعنية بالتحضر المستدام، كتحالف استراتيجي لشركاء الأعمال التجارية، يضم مؤسسات وشركاء آخرين من القطاع الخاص، من العاملين على الوصول إلى التحضر المستدام. وقد بدأت هذه الشراكة قبل يومين من انعقاد الدورة الحادية والعشرين لمجلس إدارة الموئل. وهي تضم أكثر من ٣٠٠ من الشركات والأعمال والمؤسسات المشاركة.

٨٨ - وتم التوصل إلى اتفاق على أن تعمل هذه الشراكة كقاعدة يؤسس عليها الشركاء المهتمون بشبكة من عناصر القطاع الخاص من أجل تبادل الممارسات الحميدة والنماذج الجيدة في مجال الأعمال، في قطاعات البناء، وتمويل الإسكان، والمياه والصرف الصحي، والطاقة، والنقل، وإدارة الكوارث، والإعمار، وتكنولوجيا المعلومات، والتدريب.

٨٩ - وسترکز فرقة العمل جهودها على تعزيز دور موئل الأمم المتحدة في التوسط لقيام حوار بين الشركاء المختلفين وتعزيز ذلك الحوار، من أجل مساعدة المشاركين فيه على اتخاذ إجراءات محددة تقوم مرتكزاتها حول المسائل الملحة المتعلقة بالتحضر في البلدات والمدن الخاصة بهم.

زاي - إشراك المجتمع المدني

٩٠ - قامت جميع برامج موئل الأمم المتحدة تقريبا بتنسيق شراكاتها مع منظمات المجتمع المدني. وتتعاون هذه البرامج بشكل واسع مع شبكات المجتمع المدني الرئيسية، على الصعيد العالمية والوطنية والمحلية، بهدف دعم مشاركة هذه الشبكات بفعالية في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

٩١ - وواصل موئل الأمم المتحدة العمل مع التحالف البيئي للشباب، تجاه تنظيم المنتدى العالمي للشباب تحت شعار: التقاء قادة أجيال الشباب الحالية بقيادة أجيال المستقبل، حيث انعقد المنتدى قبل يومين من انعقاد الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي. ويسر المنتدى العالمي للشباب التقاء مجموعة تضم ٤٠٠ شاب مع قادتهم، قدموا من ٤٠ بلدا لتقاسم أفضل الممارسات التي تدور حول مشاريع وبرامج يتصدرها الشباب، في مجال إدخال تحسينات على البيئة المعيشية. وأتاح المنتدى للشباب فرصة الالتقاء وتقاسم الآراء، وتقديم عروض

لمشاريعهم، وبناء الشبكات، والتجهيز للمشاركة على نطاق واسع في الدورة الثالثة للمؤتمر الحضري العالمي.

٩٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اشترك موئل الأمم المتحدة ودائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في استضافة اجتماع عقده منسقا المنظمات غير الحكومية داخل منظومة الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ومؤسسات التمويل الدولية، في نيروبي.

٩٣ - وعقدت الأطراف ذات المصلحة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، في كينيا، حلقة عمل حول التمكين القانوني للفقراء. وجاء انعقاد الاجتماع في سياق التحضير لاجتماع اللجنة المعنية بالتمكين القانوني للفقراء المزمع عقده في كينيا، حيث عقد الاجتماع لاحقا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، واشترك في تنظيمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة.

٩٤ - وتم التوقيع على عدد من اتفاقات التعاون مع المنظمات الشبابية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بغية تحديد مجالات التعاون وتعزيزها. وتشكل هذه الاتفاقات جزءا من مبادرة الشراكة العالمية بشأن تنمية قدرات الشباب في المناطق الحضرية في أفريقيا، التي تسلم بضرورة اجتذاب وإشراك الشباب بشكل مفيد في تهيئة بيئة مواتمة على مستوى المدن، يستطيعون فيها اتخاذ إجراءات. وتشمل المنظمات المشاركة حتى الآن منظمة الشباب البناء، والتحالف البيئي للشباب، ومنتدى المحلية العالمية، ومجلس شباب أوصلو (بورو)، ومنظمة المساعدة الدولية بالحاسوب. وانعقد أول اجتماع قمة لمنظمات المجتمع المدني في أفريقيا، نظمه موئل الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة مونيغو، وهي شبكة تضم عددا من منظمات المجتمع المدني الأفريقية، في نيروبي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

خامسا - تعزيز الاستجابة الإنسانية المنسقة والإعمار المستدام

٩٥ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير ارتفاع عدة مبادرات الاستجابة لحالات الطوارئ من مستوى الاستجابة الإنسانية المبكرة إلى بناء القدرات ووضع السياسات. وينطبق هذا بوجه خاص في حالات إندونيسيا والعراق وباكستان وسري لانكا والسودان والصومال، التي ارتقت فيها المشاريع الأولية المخصصة للإغاثة إلى مبادرات جديدة الآن، يتركز اهتمامها على بناء المؤسسات، وتنقيح القوانين والقوانين الفرعية للبناء، وعلى نظم تخطيط وإدارة استخدام الأرض، وإعداد وإصلاح السياسات. وتبين هذه المبادرات كيف يمكن للمشاركة الأولية المبكرة في حالات ما بعد الكوارث أو الصراعات، التي تهدف إلى استيفاء

الاحتياجات العاجلة للمأوى، أن تؤدي إلى مشاركة فعالة في الأجل الطويل، من أجل كفالة تحقيق الإنعاش والإعمار بصورة أكثر استدامة.

٩٦ - وانطلق موئل الأمم المتحدة من هذه التجربة ليشارك بفعالية في آليات مختلفة مشتركة بين الوكالات، على كل من الصعيدين العالمي والإقليمي، بغية تعزيز التنسيق في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية معاً، ويشمل ذلك اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وصياغة عمليات النداءات الموحدة والنداءات العاجلة، وخطط العمل الإنسانية المشتركة. وبالرغم من أن موئل الأمم المتحدة ليس عضواً بعد في اللجنة الدائمة، فإنه يؤدي الآن دور المنسق لثلاث مجموعات في مجال العمل الإنساني: مجموعة توفير المأوى في حالات الطوارئ، ومجموعة توفير الحماية، ومجموعة الإنعاش المبكر. وهو يعمل بذلك على إعداد استراتيجيات للاستجابة في مجال توفير المأوى في حالات الطوارئ التي تعقب الكوارث، وتقييم الاحتياجات المتعلقة بالمأوى، وإعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بجيالة الأرض في حالات ما بعد الكوارث، وأنشطة أخرى موجهة إلى تعزيز الاستجابة الإنسانية، بهدف تحقيق الإنعاش المبكر وإعمار المجتمعات المحلية المتضررة.

٩٧ - وتتضح بشكل متزايد القيمة المضافة لموئل الأمم المتحدة في مجال عمليات الإغاثة والإنعاش، فيما يختص بتيسير الانتقال من أعمال الإغاثة الإنسانية إلى أنشطة الإنعاش والإعمار وبناء القدرات الأكثر استدامة. وبينما لا يدخل موئل الأمم المتحدة في عداد الوكالات الغوثية، إلا أن له دوراً تكميلياً واضحاً في مجال كفالة استمرار واستدامة عمليات الإغاثة والإنعاش. وقد وجهت الدعوة إلى الموئل كي يؤدي دور المنسق لشؤون "الإسكان والأرض والممتلكات" في نظام الاستجابة الإنسانية الجديد، الذي يقوده منسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة. ويتعين تعزيز هذا التعاون الناشئ مع وكالات الشؤون الإنسانية، بغية تعزيز القدرات والاستجابة لجوانب النقص المتعلقة بالمأوى في نظام الشؤون الإنسانية الحالي، على نطاق المنظومة.

سادساً - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

ألف - تعبئة الموارد

٩٨ - أبدى مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، في دورته الحادية والعشرين، موافقته على استراتيجية تعبئة الموارد الخاصة بالموئل كجزء من الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للمنظمة، للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ودعا المجلس إلى بذل المزيد من الجهود لتنقيح

الاستراتيجية، بما في ذلك خيارات توسيع قاعدة موارد مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية. وعلاوة على ذلك، صدّق المجلس على اعتماد مبلغ ١٥ مليون دولار من أجل الشروع في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل وقيام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتعبئة الموارد من أجل العمليات التحريية للتمويل الأولي القابل للسداد المتعلقة بالإسكان الموجه لصالح الفقراء. ويجري العمل على إنشاء وحدة لتعبئة الموارد بغية توحيد وترشيد جهود تعبئة الموارد.

٩٩ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة كلية قدرها ١٠ في المائة في مجموع التبرعات التي تلقاها موئل الأمم المتحدة، حيث ارتفعت من ١١١,٤ مليون دولار، في عام ٢٠٠٥، إلى ١٢٦ مليون دولار، في عام ٢٠٠٦. وتم توجيه مبلغ ٥٤,٦ مليون دولار من مجموع التبرعات الواردة في عام ٢٠٠٦، إلى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، ومبلغ ٧١,٤ مليون دولار إلى أنشطة التعاون التقني على المستوى القطري. وحققت جهود المنظمة الحثيثة في مجال جمع الأموال لرأس مال برنامج المستوطنات البشرية الخاص المتعلق بالشعب الفلسطيني ومرفق ترقية الأحياء الفقيرة، نتائج إيجابية. وفي نهاية عام ٢٠٠٦، كان قد تم التوقيع على اتفاقات متعددة السنوات مع مانحين مختلفين بلغ مجموعها ٥٧,١ مليون دولار، وُجّهت نحو الصندوق الاستثماري للمياه والصرف الصحي، وُجّه مبلغ ١,٢ مليون دولار نحو البرنامج الخاص للمستوطنات البشرية المتعلق بالشعب الفلسطيني، ومبلغ ٢٠,١ مليون دولار نحو مرفق ترقية الأحياء الفقيرة. ويتوقع استمرار هذا المنحى مع استهداف التمويل المتعدد السنوات لمجالات التركيز الخمس للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل.

باء - الموازنة بين التبرعات المخصصة والتبرعات غير المخصصة

١٠٠ - بالرغم من ازدياد مجموع التبرعات الواردة، الموجهة نحو المؤسسة، بقيت التبرعات غير المخصصة عند مستوى ١٠ ملايين دولار، مما يعكس تفضيل المانحين للموارد المخصصة. ويسهم النوعان من التبرعات معا في تحقيق الأهداف العامة للبرنامج. إلا أن استمرار عدم التوازن في التمويل أدى إلى نشوء صعوبات تتعلق بكفالة تنفيذ برنامج العمل المعتمد بصورة تتسم بالفعالية والكفاءة، مما تسبب في حدوث اختلالات في أولويات البرنامج.

١٠١ - ولا يزال البرنامج في وضع يتسم بالهشاشة، حيث تأتي نسبة ٩٠ في المائة من موارده غير المخصصة من ١٠ مانحين. وسيكون توسيع قاعدة المانحين الخاصة بموئل الأمم المتحدة، وزيادة موارد المؤسسة المخصصة وغير المخصصة وتصحيح اختلال توازنها، من أساليب العمل الرئيسية لاستراتيجية تعبئة الموارد للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل.

وسيؤدي تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتبرعات المخصصة، الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التبرعات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: التأثير على استراتيجيات إنجاز البرامج وتعبئة الموارد" (JIU/REP/2007/1) إلى ازدياد استنارة جهود تعبئة الموارد.

جيم - التبرعات من الميزانية العادية

١٠٢ - بالرغم من أن التبرعات من الميزانية العادية للأمم المتحدة تمثل نسبة ١٠ في المائة فقط من مجموع التبرعات لموئل الأمم المتحدة، لا تزال المنظمة تعتمد على هذه التبرعات نظرا إلى أنها تيسر التنفيذ الفعال لبرنامج عمل متسق وذو أولويات محددة. وهي تغطي تكاليف البنى التحتية التشغيلية الأساسية للمنظمة، وتمثل المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الأساسية المعيارية لعمل البرنامج، التي لا ينتظر تخصيص تمويل لها في وقت قريب. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في دورتها الحادية والستين، بموجب قرارها ٢٠٦/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)"، أن يقي احتياجات موئل الأمم المتحدة من الموارد قيد الاستعراض لتعزيز فعاليته في دعم السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية في بلوغ أهداف القضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير المياه والصرف الصحي، وتحسين الأحياء الفقيرة، الواردة في إعلان الألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وقدم الأمين العام مقترحات مناسبة في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

١٠٣ - هناك قضايا حقيقية ومعقدة وعاجلة تواجه المستوطنات البشرية، وبخاصة في الأحياء الفقيرة السريعة النمو. وقد تصبح هذه القضايا أسبابا لعدم الاستقرار إن لم تُعالج. وهي تؤثر على البشر كما تؤثر على البيئة الطبيعية. وتتطلب معالجة تلك القضايا التعاون في العمل بين جميع الأطراف وعلى جميع المستويات، استنادا إلى رؤية مشتركة.

١٠٤ - وتعتبر الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، والعمليات التجريبية للتمويل الأولي القابل للسداد دعما للإسكان الموجه لصالح الفقراء والتنمية الحضرية، مسائل محورية فيما يتعلق بهذه الرؤية. فالخطة توفر خارطة طريق مقنعة من أجل تعزيز دور موئل الأمم المتحدة كمحفز نشط لتنسيق تنفيذ جدول أعمال الموئل. ويجدر أن ينظر إلى بؤرة تركيزها التي أعيد ضبطها، وإطار عملها المعياري والتشغيلي

المعزز، واستراتيجية تعبئة الموارد والاتصال، والالتزام بالشراكات، والرصد وإعداد التقارير استناداً إلى النتائج، ووجود نظام نشط لإدارة المعارف، كمساهمة كبيرة في عملية إصلاح شاملة لمنظومة الأمم المتحدة.

١٠٥ - صممت العمليات التجريبية للتمويل الأولي القابل للسداد من أجل سد فجوة طال أمدها في بنية التمويل الدولي، فيما يتعلق بدعم إمكانية حصول الفقراء على التمويل المتعلق بالإسكان، وتعزيز قدرات الحكومات والسلطات المحلية من أجل توفير بنية تحتية للإسكان الميسور التكلفة وتقديم الخدمات الأساسية. ومن شأن تنفيذها، حتى وإن كان ذلك على أساس تجريبي، أن يوفر الزخم اللازم لإعداد آليات ابتكارية تستطيع إحداث تغيير حقيقي في مجال دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتصل بالمستوطنات البشرية.

١٠٦ - وتُشجع الدول الأعضاء على تهيئة بيئة ملائمة لتحقيق الأهداف الرئيسية لمشروع "توفير المأوى الملائم للجميع" و "التحضر المستدام"، من خلال:

(أ) توفير ما يلزم من الدعم والموارد للشروع في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، مع ميزانيتها البالغة ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

(ب) ترسيخ دعائم مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية من خلال التبرع لعملياتها التجريبية للتمويل الأولي القابل للسداد، من أجل تمويل الإسكان الميسور التكلفة، باعتبار أنها تمثل خطوة رئيسية إلى الأمام تجاه دعم تنفيذ برنامج عمل الموئل؛

(ج) تنشيط أو تعزيز قدرات اللجان الوطنية ذات القواعد الواسعة لموئل الأمم المتحدة بهدف تعميم منظور تخفيف وطأة الفقر في المناطق الحضرية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإعداد استراتيجيات إنمائية شاملة ومستدامة للمناطق الحضرية، وتحسين تنفيذ الإطار المعياري والتنفيذي المعزز على المستوى القطري؛

(د) التوصية بإدراج مسألة إتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية للجميع، والتحضر المستدام، في مناقشات الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والآليات الحكومية الدولية الأخرى، بهدف تعزيز المبادئ التوجيهية المتعلقة بإتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية للجميع، ومواصلة تعميم حصول الفقراء على المياه وخدمات الصرف الصحي، كمساهمة أساسية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.